

وهذا الوجه الذي ابيحنا ان يقول على كون الكلام النفسى صدقا لانه لا يقوم وان
العبارة بالدلالة على الكلام النفسى فلا دلالة لها على صدقها لانها عادة في يجوز
حدوث الصدق الذي يقال به مع ان الله عند تأييد صدقها **الثالث**
وعلاقتها بسببها ودلالته على الصدق في الكلام النفسى والفتوى في خبر
الله عليه السلام يكونه ما ذكر في كلامه عليه السلام وذكر ان الله عليه السلام
يصدق به جعل بالاضرة من اللبب فلا حاجة اليها اسناده وصحته ولا الى بيان
تصديقه كما لا يخفى بل يقول تواترت الاثبات كونه ما ذكرنا فوات عن كونه مستحتم
فان قيل صدق النبي عليه السلام والسلام انما جعل ينصده في حق تعالى له وانما يدل
تصديقه اياه على الصدق اي صدق النبي اذا ائتمنت عليه تعالى الكتاب ووصف
بكونه كلامه صدقا فصدق النبي انما يصدق بصدق الله تعالى فيلزم الدور اذا
ثبت صدقته تعالى يصدق النبي كما فعلت قلب التصديق بالجملة كما هو في
خبر القولي ودلالته على التصديق دلالته عادية لا تنتزعت اليها شبيهة اشقي
قلت فيقوم فتداه عليه فيجب من جعل دلالته بالجملة قوله وقد يقال راده
ابها في حق الغزالي لانها قوله صفة تامة وانما ثبتت على وجه الوصف
الجلال الذي اثار اليه المحققون لان العارفين السنوسى اقرها كما لا خلاف فيها
فيها انما توجب بعض ضعفة الطلبة وذهب جميع ما ابيحنا ان دلالتها على ذلك
عظيمة واليه مبدل الاشارة الى ان خلق الله تعالى لهذا الخلق وفيه مدعي النبوة
على وقت دعواه وقد جتمع مع غير المحدث عن معارضته وتخصسه بذلك يدل
عقلا على اراده الله تعالى لتصديقه كما يدل عقلا على تخصيصه تعالى كل منك بجملة
ما حاز عليه بدلا عن مقابلته على ذلك واعترف على هذا القول بوجوب اقرارها
ان تصديق الله تعالى بالمدعي ضربت صدقه وخلق تعالى ازل في ذلك وهو
متنع فخلق الارادة به كالتقدمه اذ لا يتعلقان الا بالامكانات كما علمت سابقا لاجاب
عنه بعض المتأخرين بوجوب اقرار ان التصديق الذي نقلت به ارادة
تعالى هو التصديق بخصوص خلق هذا الخلق والا على غيره بصدق رساله
فيكون فيه تعالى الى الدال على صدق رساله مدلول لهذا التصديق الحادث
الذي هو متعلق لارادته تعالى وكما ينبغي ان قولهم تصد بوجه من قولهم يدل
عقلا على اراده الله تعالى بتصديقه على صدق مضاف الى صدق تصديقه ان
لصدق الذي انما شرع على تصديقه تعالى له بذلك الخلق **قلت** وانما على
صحة ما في وجهه من ملك الكفاية حمله عليه لظن ان التصديق صفة ذاتية
له تعالى وقد علمت انما فيه وانما يبين ما اثار اليه امام الحرمين وهو ان دلالة
الجملة على صدق مدعي النبوة لو كانت عظيمة لزم ان لا يوجه الخلق بدون

دلالة

دلالة النبوة لكنه يوجد دونها فيلزم وجود الدليل العقلي بما يثبت دلالته وهو
دليله **عنه** المقترح بان هذا فعاله فان الدليل العقلي ليس يرد وجود الخلق
وانما هو بالدلالة من حيث اجابته دعوى التمدد بالخلق في الخلق لا يبدل ذلك فلا
يتوقف للدلالة العقلية وذهب جميع الابدان دلالته على ذلك وضعه كدلالة الانا
بالوضع بطبيعة شيئا يبين للمواضع قد تعرف بشيء يدل على المواضع كما لو قال
شئتم ان تتخبط في فعلت كما انقذت اذ كانت في صدره في ذكر الفعل
فتم من حيث كلفه ما جعله ذكر الفعل اشارة عليه وقد تعرف بشيء من احد
المواضع وفعلت اضرت في نواله فيذكر كما اذا ما سئمت بغيره
وقال الخاضع ذكر المجلس وهو يبرأ من ذلك المكن ومسوغ انما هو هذا المكن
التي وانما ان مخالف عاداته فيقوم وينفرد وانما تكاد له بعد ذلك نفع
داخلة الى التيقن والتعود كان ذلك بمنزلة التصريح بالمواضع على ان يكون ما
اشاره في رسالة وسهلت وطربت هذا المعنى الى الطرفين البع والى ان يكون دلالة
وانما وقع الاختلاف بين الطرفين وتبين كونها عظيمة قال ولا يرد بعد ان يثبت
بالراجح من ههنا المذهب الثلاثة في وجه دلالته بالجملة **قلت** او كما يكون وهو
المسند استحقاق الفعل وهو بعض المتأخرين من المالك صبي وانما يثبت
اليات الكلام بالادلة السبع بلزم منه الدور لان الدليل السبعي يوقف على دلالة الجملة
وهي يوقف على الكلام من التصريح بان دلالتها وتصنيفه متزلة منزلة منقذ
انه تعالى لم يشر على غيره بالقول في الجواب **ان** تزول منزلة التصديق
بالقول انما معناه انما يدل على ما يدل عليه القول من صدق الا في حق الله معناه ان
فالعقل شيئا تصديق من طهرت على غيره وذلك كما تقول الاشارة في قوله عليه
عليه القول وهذا المشهور على ابيك ليس في اثبات الاشارة ما يدل على شيئا من
وهذا غاية التحقيق وجواب هذا السؤال وان كانت كثيرة الاية قد استوعبوا
الجواب عنه انتهى ثلثا لما فهمت الفاهمة فان قلت فانابه هذا الخلق **قلت**
فابنه استحالته خلق الله تعالى الجملة على الذي الحادث استحالته عقلي على
المتمم لا يثبت انما هو الخلق في ذلك بلزم من نفي الدليل العقلي بان يوجد ولا
يوجد مدلوله فيصير ذلك الدليل شبيهة بصير العمل الذي استناره جعله مركب
وذكر قلب المتأخرين ولا يخفى بانما دلالة عقلا على العمل **الثالث** في بلزم من
الخلق في حقه تعالى لان حكم المواضع في الخبر في الكلام المصور ولا يترك في الحالة
الخلق في حقه تعالى عقلا لو تمت الوجه السابق واستحالته قادية على المذهب
الاول كما سريانه فان قلت لا يمكن ان الله تعالى في وقت مبدل للمسلمين دعوات
النبيين فانما هو الله والابن مدعي فكرت في بعده بخلاف الى ان تقوم

299